الرواة المختلف في توثيقهم و أثر ذلك على الحكم على الحديث: دراسة تطبيقية على بعض أحاديث السنن

أ.م.د. هونر طاهر علي

ديوان الوقف السني، مديرية الوقف السني في طوزخورماتو، العراق

Honartihr@gmail.com

Narrators Differed Upon Regarding Their Trustworthiness and Its Impact on Judging Hadith: An Applied Study on Selected Hadiths from the Sunan

Asst. Prof. Dr. Honar Taher Ali

Sunni Endowment Diwan, Sunni Endowment of Tuz Khurmatu, Iraq

Honartihr@gmail.com

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الرواة المختلف في توثيقهم وأثر ذلك على الحكم على الحديث، وهو من أبرز القضايا في علوم الحديث لما له من أثر مباشر في تقرير الأحكام الشرعية المستنبطة من السنة النبوية، فقد برع علماء الجرح والتعديل في تقويم الرواة، إلا أن اختلافهم في التوثيق والتجريح أفرز تباينًا في الحكم على بعض الأحاديث، مما انعكس على قبولها أو ردها.

وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي، من خلال دراسة الأسانيد، وتتبع أقوال العلماء في تقويم الرواة، ومقارنة مواقفهم لاستجلاء أثرها في الحكم على الحديث، وقد ركّزت الدراسة على بعض النماذج التطبيقيّة التي مثّلت نموذجًا حيًّا لاختلاف المحدثين في تقويم الرواة، وانعكاس ذلك على الحكم على الحديث.

وخلصت الدراسة إلى أن اختلاف النقاد في توثيق الرواة يعدّ سببًا رئيسًا في تباين أحكامهم على الأحاديث، وأن ذلك لا يرجع إلى تباين شخصي أو هوى، بل إلى معايير علمية دقيقة تتعلق بسلامة الضبط والعدالة والظروف الزمنية للرواية.

الكلمات المفتاحيّة: الرواة، الأحاديث، السنن، الاختلاف، الحكم.

Abstract:

This study addresses the issue of narrators whose authenticity differs and the impact this has on the judgment of hadiths. This is one of the most prominent issues in hadith sciences, as it has a direct impact on determining the legal rulings derived from the Prophetic Sunnah. Scholars of criticism and ta'dil have excelled in evaluating narrators, but their differences in authenticity and ta'dil have resulted in discrepancies in the judgments of some hadiths, which has been reflected in their acceptance or rejection.

The study adopted a critical analytical approach, by studying the chains of transmission (sanad), tracing the scholars' statements in evaluating narrators, and comparing their positions to clarify their impact on hadith judgments. The study focused on several applied models that represented a vivid example of the differences among hadith scholars in evaluating narrators and their impact on hadith judgments.

The study concluded that the critics' differences in the authenticity of narrators is a primary reason for the discrepancies in their judgments of hadiths. This is not due to personal differences or whims, but rather to precise scientific criteria related to the soundness of the recording, fairness, and the temporal circumstances of the narration.

Keywords: narrators, hadiths, Sunnah, disagreement, judgment.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّدًا عبدهُ ورسوله، أما بعد:

أولًا: أهمية الموضوع

يعد علم الحديث أحد العلوم الرئيسة في الدراسات الإسلامية، لما له من دور محوري في نقل السنة النبوية وتوثيقها وضمان وصولها إلى الأمة بصدق وأمانة، كما يكتسب موضوع اختلاف العلماء في توثيق الرواة وأثر ذلك على الحكم على الحديث أهمية خاصة، لأنه يؤثر مباشرة على تقرير الأحكام الشرعية واستنباط الفقه الإسلامي، ويعكس دقة المحدثين ومهاراتهم في التحقق من صحة الأسانيد والرواة.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقًا من الحاجة إلى فهم أثر الخلاف بين النقاد في تقييم الرواة، وتوضيح كيفية تأثير ذلك على صحة الأحاديث المنقولة. كما أن هذا الموضوع يهدف إلى بيان الأسس العلمية التي اعتمدها علماء الجرح والتعديل، وتقديم دراسة تطبيقية للأحاديث التي شهدت اختلافًا في تقييم الرواة، بما يبرز الجانب العملي لعلوم الحديث.

ثالثًا: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال المركزي: كيف يؤثر اختلاف العلماء في توثيق الراوي على الحكم على الحديث، وما هي النتائج العملية لذلك في قبول الحديث أو رده واستنباط الأحكام الشرعية؟

رابعًا: أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بالحديث وحقيقته من الناحية العلمية؟
2. من هو الراوي وما مكانته في علوم الحديث؟
3. كيف يختلف العلماء في توثيق الرواة وما أثر ذلك على قبول الحديث أو رده؟
4. ما هي الأمثلة التطبيقية على أحاديث السنن التي شهدت اختلافًا في تقييم الرواة؟

خامسًا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح أهمية الراوي ومكانته في علوم الحديث.
2. بيان الأسس العلمية للجرح والتعديل وتأثيرها على قبول الحديث أو ردّه.
3. عرض أمثلة تطبيقية على أحاديث السنن لتوضيح أثر اختلاف العلماء في توثيق الرواة.
4. تقديم نتائج منهجية تساعد الدارسين على فهم كيفية التعامل مع الأحاديث المختلف فيها.

سادسًا: حدود الدراسة

1. زمانية: تركز الدراسة على نصوص الأحاديث المأثورة في كتب السنن والمسانيد، مع التركيز على فترة الأئمة الأوائل في علم الحديث.
2. موضوعية: تختص بدراسة اختلاف العلماء في تقييم الرواة وأثر ذلك على الحكم على الحديث، دون الخوض في مسائل فقهية مستقلة لا صلة لها بتحقيق الحديث.

سابعًا: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، عبر تحليل النصوص الحديثية وفهم سندها ومتنها. ثم استعراض أقوال العلماء في توثيق الرواة من كتب الجرح والتعديل. ومقارنة وجهات النظر بين المحدثين لتحديد أثر اختلافهم على الحكم على الحديث.

ثامنًا: هيكل الدراسة

تضمن هذا البحث مقدمة، ومبحثين رئيسين، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

المقدمة تتضمن أهمية الدراسة وأهدافها، ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها وخطتها، ومنهج الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري:

المطلب الأول: معنى الحديث وبيان حقيقته.

المطلب الثاني: تعريف الراوي ومكانته في علوم الحديث.

المطلب الثالث: حكم الرواة المختلف في توثيقهم وتجريحهم وأثر ذلك في قبول الحديث أو رده.

المبحث الثاني: النماذج التطبيقية - دراسة تطبيقية لأحاديث السنن التي شهدت اختلافًا في حكم الرواة، وتحليل أثر ذلك على صحة الحديث واعتباره مصدرًا للأحكام الشرعية:

المطلب الأول: الحديث المتنازع في حكم قراءته على الجنب.

المطلب الثاني: حديث «مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين...».

المطلب الثالث: حديث «أدخلت الجنة؛ فوجدت أكثر أهلها ذرية المؤمنين والفقراء، ووجدت أقل أهلها النساء والأغنياء».

المطلب الرابع: حديث «ضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه».

"**الخاتمة**"، وتحتوي على ما يلي:

أولًا: النتائج.

ثانيًا: التوصيات.

قائمة بالمصادروالمراجع

المبحث الأول

الإطار النظري

المطلب الأول: معنى الحديث وبيان حقيقته:

الحديث لغة:

اختلفت المعاجم العربية في بيان أصل مادة (ح د ث)، غير أنّها اتفقت على أن "الحديث" ضد "القديم"، وأن "الحدوث" ضد "القدم"، ففي لسان العرب لابن منظور جاء: "الحديث: نقيض القديم. والحدوث: نقيض القِدَم. حدث الشيء يحدث حدوثًا وحداثة، وأحدثه غيره فهو مُحدَث وحديث، وكذلك استحدثه. وأخذني من ذلك ما قَدُم وحدَث؛ ولا يقال: حَدُث –بالضم- إلا مع قَدُم، كأنه إتباع، ومثله كثير(لسان العرب

1414هـ، ج2، ص131).

أما في معجم متن اللغة فقد ورد: "حدث -حدوثًا وحداثة وحدَثانًا- الشيء: كان ولم يكن قبل، ونقيضه قدم، وتضم داله إذا ازدوج مع قَدُم، فتقول: أخذني منه ما قَدُم وحدَث. وهو حادث وحديث، وحدث الشيء: وقع. وحدث الحديث وبِه: أخبر به ورواه. وأحدث الشيء: ابتدعه ولم يكن قبل، فهو محدث وحديث. وتحدث القوم: حدث بعضهم بعضًا. والمتحدث: مكان الحديث. وحادثه: شاركه في الكلام. واستحدث الشيء: رآه حديثًا أو أحدثه، والحدث: الأمر الحادث، والمنكر أيضًا. وفي الشرع: الحدث الحالة الناقضة للطهارة. والحديث: الخبر يتحدث به ويُنقل، ويطلق على القليل والكثير. ويقال: حديث السن أي الفتى البين حداثته. والحدثان: حوادث الدهر ونوائبه. والأحدوثة: الأعجوبة التي يكثر التحدث بها بين الناس".

الحديث اصطلاحًا:

عرّف العلماء الحديث النبوي بتعريفات متقاربة تدور جميعها حول كونه كل ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، وهكذا فالسنة مرادفة له (الكافي ،2008، ص115)

وقيل: الحديث في الاصطلاح هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

وهذا التعريف الجامع يشمل مختلف الصور التي نقلها الرواة عن النبي ﷺ، سواء تعلقت بأقواله التشريعية والبيانية، أو بأفعاله العملية، أو بإقراره لما صدر عن بعض الصحابة مما اطّلع عليه فسكت عنه فكان تقريرًا منه على مشروعيته، أو حتى بصفاته التي نقلها الصحابة وصفًا دقيقًا لتكتمل صورة القدوة.

المطلب الثاني: تعريف الراوي ومكانته في علوم الحديث:

الراوي لغة:

تنوّعت دلالات لفظ الراوي في معاجم اللغة العربية، إذ حمل معانٍ متقاربة يجمعها أصل الاشتقاق من مادة (ر و ي)، فقد جاء أنّ الراوي هو "الذي يقوم على الخيل" (تاج العروس، ج14، ص350)

إذن يتبيّن أنّ لفظ الراوي في اللغة دائر حول المعنى الحسيّ العملي؛ وهو القيام على الخيل أو الدواب، أو جلب الماء وريّه.

الراوي اصطلاحًا:

الراوي في اصطلاح المحدثين هو الشخص الذي ينقل الحديث عن غيره، سواء سمعه مباشرة من شيخه أو تلقّاه بطريق معتبر من طرق التحمل والأداء، وهو الذي تلتقي عنده أسانيد الحديث مهما تعددت.

ومن المعاني التي أُثبتت للفظ: أنّ الراوي: أو المسنِد هو "ناقل الحديث بالإسناد سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية" (أبو شُهبة (ت 1403هـ)، ص19).

وقد أولى علماء الحديث عناية قصوى بشأن الراوي، فاعتبروا الثقة به شرطًا أساسًا في قبول روايته، واشترطوا فيه صفات دقيقة من العدالة والضبط، فالعدالة تعني الاستقامة في الدين والمروءة، بحيث يكون الراوي متجنبًا للكبائر، غير مصرٍّ على الصغائر، بعيدًا عن مظانّ الفسق وخوارم المروءة. والراوي يُمثّل في نظر العلماء أداة الوصل بين عصر النبوة والأجيال اللاحقة، فهو شاهد تاريخي نقل الواقع النبوي بكل تفاصيله، ومن ثمّ فإن دراسة شخصيته ومنزلته تُعدّ من لوازم التحقق العلمي في علوم الحديث، ولأجل ذلك ظهرت مصطلحات دقيقة مثل "الثقة"، "الضعيف"، "المجهول"، "الموضوع"، وغيرها.

المطلب الثالث: حكم الرواة المختلف في توثيقهم وتجريحهم و أثر ذلك في قبول الحديث أورده:

يمثل الاختلاف في توثيق الرواة وتجريحهم قضيةً مركزية في علوم الحديث؛ إذ إن بناء الحكم على الحديث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحكم على راويه، ومن ثمّ فقد اعتنى علماء الجرح والتعديل ببحث هذه المسألة، وبيان أسبابها، وتوضيح مناهج النقاد في التعامل مع اختلافهم. ويمكن تقسيم هذا الموضوع إلى جانبين رئيسين: اختلاف أقوال النقاد في الراوي الواحد، واختلاف قول الناقد الواحد في الراوي الواحد.

أولًا: اختلاف أقوال النقاد في الراوي الواحد:

اختلفت مناهج النقاد في تقييم الراوي، فكان من الطبيعي أن تتباين أقوالهم فيه بين التعديل والتجريح، وقد أشار العلماء إلى أسباب عديدة لهذا الاختلاف؛ فقد يطّلع بعض النقاد على أمر جارح في الراوي، ككذبة أو خطأ فاحش أو بدعة مغلّظة، فيجرحه لأجل ذلك، بينما لا يطّلع غيره عليه، فيبقى على تعديل الراوي. وربما كان بعض أئمة الجرح والتعديل متشدّدًا في تقييم الرواة، فيضعّف الراوي لأدنى سبب، في حين يرى غيره أنّ ذلك السبب لا يبلغ حدّ إسقاط الرواية. وقد يحدث أن يضعف الراوي بسبب أمر طارئ، كفسقٍ أو بدعة، ثم يتوب ويستقيم، فيخفى ذلك على بعض النقاد ويظهر لآخرين، فيختلف حكمهم عليه (الفحل، دار ابن الجوزي، 1431هـ، ج2، ص150-151)

ومن أسباب الخلاف أيضًا ما يتصل بالجانب العقدي؛ فقد كان اختلاف العقائد باعثًا على التبديع والتكفير، بل حمل بعض النقاد على التشدد في الجرح، كما أشار ابن دقيق العيد بقوله: "وقد أوجبت المخالفة في العقائد تكفير الناس بعضهم بعضًا، أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها دينًا يتدينون به".

وقد لخّص المنذري هذا الإشكال وبيّن أن اختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحًا، في تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في ذلك، كما يجري عند الفقيه (أبو غدة، ص83)

ثانيًا: اختلاف قول الناقد الواحد في الراوي الواحد:

قد يُعرف عن بعض النقاد أنهم أثبتوا في الراوي حكمين مختلفين، فمرة يعدّلونه ومرة يجرحونه، ويُعزى هذا إلى أسباب، منها: تغيّر حال الراوي بين زمن وآخر، أو تغيّر اجتهاد الناقد بعد مزيد بحث أو اطلاع على أدلة جديدة، أو اختلاف السياق الذي ورد فيه الحكم على الراوي (الفحل، ج2، ص151-152) .

وهذا الأمر يعكس طبيعة الاجتهاد البشري عند النقاد، فلا يقدح في علمهم، بل يدل على دقة منهجهم وحرصهم على مراجعة الأحكام وتحديثها عند ظهور معطيات جديدة.

وإذا اجتمع في راوٍ واحد قولٌ بالجرح وآخر بالتعديل، فقد بحث العلماء في الترجيح بينهما على مذاهب متعددة، يمكن توضيحها من خلال ما يأتي (الفحل، ج2، ص151-152):

1. تقديم الجرح على التعديل: ذهب الخطيب البغدادي إلى أنّ اتفاق العلماء على أن الجرح مقدّم؛ لأنه إخبار عن أمر باطن خفي على المعدِّل، في حين أن التعديل مبني على ظاهر حال الراوي، وقال: "العلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدّق المعدّل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفرّدت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدّل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل"[1].

2. تقديم التعديل على الجرح: ذهب بعض العلماء إلى أنّ التعديل أولى إذا كان المعدّلون من الأئمة الأثبات المشهورين بالتشدد في قبول الرواة، بخلاف الجارح الذي قد يتساهل أو يتشدّد بغير ضابط. ومع ذلك، رجّح جمهور المحدثين القول الأول، كما نصّ ابن الصلاح أنّ الصحيح تقديم الجرح، إلا إذا وُجد مرجّح قوي للتعديل (الفحل، ج2، ص151-152).

3. التوقف حتى يظهر المرجّح: ذكر السبكي أنّ تقديم الجرح إنما هو عند تعارض الجرح والتعديل دون مرجّح، أما إذا وجد مرجّح قوي لأحد القولين عُمل به، وقال إن قولهم الجرح مقدم إنما يعنون به حالة تعارض الجرح والتعديل، فإن تعارضا لأمر من جهة الترجيح قدمنا الجرح لما فيه زيادة العلم.

4. النظر في العدد: إذا كان عدد المعدِّلين أكثر من الجارحين، فقد ذهب بعضهم إلى أن الاعتبار بالكثرة، غير أن جمهور العلماء رجّحوا الجرح أيضًا، إذ الجارح يثبت علمًا زائدًا لا ينفيه المعدل(الفحل، ج2، ص151-152).

وخلاصة القول إن اختلاف النقاد في توثيق وتجريح الرواة مسألة طبيعية اقتضاها الاجتهاد البشري وتفاوت المدارك، وقد وُضع لها منهج علمي دقيق يوازن بين الجرح والتعديل، وقد ترتب على ذلك قواعد راسخة في علم الحديث، أسهمت في تصفية السنة وحمايتها من الدس والتحريف، حتى غدت علوم الجرح والتعديل علمًا فريدًا في دقته ومنهجه لم تعرفه أمة من الأمم.

المبحث الثاني

النماذج التطبيقية

المطلب الأول: الحديث المتنازع في حكم قراءته على الجنب:

1- نص الحديث:

روى شُعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن عليّ -ﷺ- قال: «كان رسول الله ﷺ يقضي حاجته ثم يخرج فيقرأ القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولا يحجبه من القرآن شيء ليس الجنابة».

2- الرواة المختلف في توثيقهم:

المسألة المحورية هنا أن الخلاف في حكم الحديث لا يعود إلى متن واحدٍ أو تناصّ لفظي بقدر ما يعود إلى حالة رواته في السلسلة، وبخاصة عمرو بن مرة وعبد الله بن سلمة، مع دور شعبة كناقلٍ نهائي في السند.

فشعبة نقل هذا الحديث وعلّق عليه بتقديرٍ عالٍ حيث قال: «هذا ثلث رأس مالي» (المِزّي ،1992م، ج15، ص53)، كما روي عنه إسناد الحديث، فشعبة أعطى للحديث ثمنًا عنده، ونقشُه في السند يجعل من طريقه طريقًا محوريًا.

أما الترمذي فقد استدلّ به واعتبره «حسنًا صحيحًا» في نسخةٍ منه، وبعض من جيل المحدثين كابن خزيمة أخرجه في صحيحيه. وهذا يبيّن أن شعبة كان يقوّي هذا الطريق من زواياه.

أما عمرو بن مرة وهو موضع الخلاف الأكبر؛ فعُرِف عنه أنه «يحدث عن عبد الله بن سلمة فيقول: يعرف في حديثه وينكر» (زين ،2009، ص 286.)

، وأن طرقه موضع وصفٍ قد يُفيد البطْل أو الشكّ. وابن المنذر اعتبر أن تكلم عمرو بن مرة في حديث عبد الله بن سلمة بعبارة: «سمعت عبد الله بن سلمة وإنا لنعرف وننكر» يجعل الاحتجاج بحديث علي غير ثابت عبر هذه السلسلة؛ أي أن جرح عمرو يؤثر سلبًا على القيمة الاحتجاجية للسند إن كان انتقاده لمتنه أو نقله مدحورًا.

3- أثر الاختلاف في التوثيق على الحكم على الحديث:

إن غياب الإتفاق على توثيق الرواة -خاصة عمرو وعبد الله- يُسقط درجة قوة الإسناد أو يقلّل من إستعماله كحجة قطعية، لذلك رأى جمهور من النقّاد أن الحديث غريب أو متفرد أو لا يثبت إسناده، كما عند ابن المنذر، والبزار.

بالمقابل، قبول الترمذي وابن خزيمة يجعل الحديث عندهما مؤهلًا للوضع في خانة الحسن أو الصحيح.

والنتيجة هي أن الحديث قائم على قاعدةٍ إجماعية واجتهادية غير متحققة، فتحكم الخلافات الإسنادية في قيمة النص.

المطلب الثاني: حديث «مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين..»:

1- نص الحديث:

قال رسول الله ﷺ: «مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وفرّقوا بينهم في المضاجع».

2- الراوي المختلف في توثيقه:

مدار الخلاف في هذا الحديث على عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت118هـ تقريبًا)، فقد اضطربت فيه أقوال النقاد بين التعديل والتجريح، وخصوصًا في مسألة روايته عن أبيه عن جده، فقال يحيى بن سعيد القطان: «إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يُحتج به».

وقال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيدة، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين».

ونقل ابن حجر في التقريب خلاصة الحكم فيه فقال: «صدوق له أوهام، وحديثه حسن إذا روى عنه الثقات».

وفي المقابل ضعّفه بعض الأئمة، ومنهم العقيلي في الضعفاء الكبير، ورأى أن روايته عن أبيه عن جده فيها نكارة.

إذن؛ عمرو بن شعيب راوٍ مختلف فيه بين التوثيق والتضعيف، وأصل الإشكال يدور على مدى قوة روايته عن أبيه عن جده.

3- أثر الاختلاف في التوثيق على الحكم على الحديث:

هذا التباين السابق في الحكم على عمرو بن شعيب انعكس مباشرة على اختلاف النقاد في تصحيح الحديث أو تضعيفه؛ فقد صحح الحديث الترمذي في سننه، والحاكم في المستدرك، بل وافقهم الشيخ الألباني في صحيح الجامع (الألباني ،1988م، رقم 5868) ، وعدّوا عمرو بن شعيب صدوقًا حسن الحديث بينما ضعفه آخرون بسبب الطعن في عمرو بن شعيب، ومنهم العقيلي، ومن تبعه ممّن رأى أن حديثه عن أبيه عن جده لا يبلغ مرتبة الاحتجاج، كما مر آنفًا.

المطلب الثالث: حديث «أدخلت الجنة؛ فوجدت أكثر أهلها ذرية المؤمنين والفقراء، ووجدت أقل أهلها النساء والأغنياء»:

1- نص الحديث:

روى هناد بن السري في الزهد عن الإفريقي، قال: حدّثنا حبان بن أبي جبلة: أن رسول الله ﷺ قال: «أدخلت الجنة؛ فوجدت أكثر أهلها ذرية المؤمنين والفقراء، ووجدت أقل أهلها النساء والأغنياء».

2- الراوي المختلف في توثيقه:

إن مدار الخلاف في هذا الحديث على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي (ت156هـ تقريبًا)، فهو ضعيف الحديث.

أمّا حبان بن أبي جبلة (تابعي ثقة) فهو مقبول، غير أن روايته هنا مرسلة، إذ لم يدرك النبي ﷺ.

3- أثر الاختلاف في التوثيق على الحكم على الحديث:

لأنّ السند مدارُه على عبد الرحمن بن زياد الإفريقي -وهو ضعيف- ومع كونه يرويه عن تابعي ثقة - حبان بن أبي جبلة- مرسلاً، فالحديث ضعيف جدًّا، بل حكم الألباني عليه في السلسلة الضعيفة بأنه «منكر».

لكن معنى الحديث في بعض جوانبه جاء ما يؤيده من طرق صحيحة؛ ففي مسند أحمد عن عمران بن حصين، قال رسول الله ﷺ: «اطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء، واطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء» (بن حنبل، ج33، ص 84.)

وكذلك ورد في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ قريب من ذلك؛ فقال البخاري: حدثنا عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، عن أبي رجاء، عن عمران عن النبي ﷺ قال: «اطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار، فرأيت أكثر أهلها النساء».

إذن: هذا المتن بلفظ «أدخلت الجنة...» ضعيف لعلّة الإرسال وضعف الإفريقي، بينما أصل المعنى محفوظ بطرق صحيحة عن جمع من الصحابة بلفظٍ آخر.

المطلب الرابع: حديث «ضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه»:

1- نص الحديث:

روى الحاكم في المستدرك عن أم أيمن قالت: «قام النبي ﷺ من الليل إلى فخار من جانب البيت فبال فيها، فقمت من الليل وأنا عطشى، فشربت ما في الفخارة وأنا لا أشعر، فلما أصبح النبي ﷺ قال: يا أم أيمن، قومي إلى تلك الفخارة فأهرقي ما فيها، قلت: قد والله شربت ما فيها، قالت: فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، ثم قال: أما إنك لا تيجع بطنك بعده أبدا»

وروى البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في يوم الخندق: «لقد رأيت رسول الله ﷺ يوم الخندق ضحك حتى بدت نواجذه» (البزار ،ج3).

2- الراوي المختلف في توثيقه:

مدار الخلاف في إسناد حديث أم أيمن على أبي مالك النخعي -عبد الملك بن الحسين وقيل: عبادة بن الحسين- وقد ضعّفه الأئمة وعدّوه متروك الحديث. كما أن نبيح العنزي لم يسمع من أم أيمن، فالإسناد منقطع.

وفي رواية سعد بن أبي وقاص انفرد بها محمد بن محمد بن الأسود، وهو مجهول ومستور الحال (الألباني، ج11، ص 132، رقم الحديث 5082.) ولذلك لم يتابع على هذه الرواية.

لكن معنى الحديث في بعض جوانبه جاء ما يؤيده من طرق صحيحة؛ كما روى الترمذي في سننه عن عبد الله بن مسعود: «أن يهوديًا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد، إن الله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يقول: أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه» وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

فحديث عبد الله بن مسعود فرجاله ثقات، ولذلك حسّنه الترمذي وصححه.

3- أثر الاختلاف في التوثيق على الحكم على الحديث:

انعكس هذا الخلاف في الرواة على اختلاف الحكم على الحديث؛ فإسناد رواية أم أيمن ضعيف جدًا لوجود أبي مالك النخعي المتروك والانقطاع بين نبيح وأم أيمن، وقد صرّح الحاكم بضعف الإسناد -كما مرّ آنفًا-. أما رواية سعد فهي ضعيفة أيضًا لانفراد راوٍ مجهول بها.

غير أن معنى الحديث ثابت من طرق أخرى صحيحة؛ فقد صحّ حديث ابن مسعود في سنن الترمذي، وأخرجه الشيخان بألفاظ متعددة في باب ضحك النبي ﷺ عند ذكر قدرة الله تعالى.

وبناء على ما سبق فالألفاظ الخاصة بأم أيمن وسعد ضعيفة لا تثبت، بينما أصل الضحك حتى بدت نواجذه ثابت صحيح من حديث ابن مسعود وغيره، فهو معنى محفوظ بالأسانيد الصحيحة. وبذلك يتبين أن الحكم على الحديث لا ينفصل عن النظر في سنده من جهة، ومعناه من جهة أخرى؛ فإذا كان السند ضعيفًا والمتن قد جاء مؤيدًا بروايات صحيحة، فإن الأصل يُردّ إلى تلك الروايات الصحيحة ويُبنى عليها الحكم.

ويُظهر هذا كله كيف أن الخلاف في توثيق راوي واحد يؤدي إلى تباين الحكم على الحديث بين الصحة والحسن والضعف. وتبعًا لذلك يظهر أثره في استنباط الأحكام الشرعية؛ فمن صحح الحديث اعتبره أصلًا في تربية الأولاد على الصلاة، وضبط سن الأمر والضرب والتمييز في المضاجع، مما يجعله دليلًا تشريعيًا معتبرًا، ومن ضعّفه، لم يعتمد عليه استقلالًا في استنباط الحكم، وإن كان قد يقويه بالشواهد أو يعمل به استئناسًا، لا على وجه الإلزام.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد استقراء مباحث الدراسة، خلصت إلى جملة من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

أولًا- النتائج:

1. الراوي يمثل الركيزة الأساسية في حفظ السنة النبوية، ومن خلاله وصل الدين محفوظًا من التحريف.
2. اختلاف النقاد في حكم الراوي الواحد أمر طبيعي نتيجة لاختلاف الاطلاع والاجتهاد البشري.
3. اختلاف أقوال النقاد في الراوي الواحد قد ينشأ عن اختلاف الاطلاع على عيوب أو فضائل الراوي.
4. الخلاف في حكم الراوي ينعكس مباشرة على درجة الاحتجاج بالحديث واستعماله في استنباط الأحكام الشرعية.
5. الاختلاف في توثيق الرواة لم يضعف قيمة علم الجرح والتعديل، بل أظهر دقة المنهج وضبطه.
6. الاختلاف في توثيق الرواة ينعكس مباشرة على الحكم النهائي للحديث بين الصحة والضعف، بل قد يصل إلى التناقض بين التصحيح والتضعيف.
7. بعض الأحاديث كحديث «قراءة القرآن على الجنب» ظلّت قيمتها مرتبطة بتقدير النقاد لموثوقية رجال السند، وبخاصة عمرو بن مرة وعبد الله بن سلمة، فكان الحكم فيها محل نزاع بين من صحح ومن ضعف.
8. حديث «مروا أولادكم بالصلاة» مثال جلي على أثر الخلاف في راوٍ واحد (عمرو بن شعيب)، حيث أدى التباين في أقوال النقاد فيه إلى اختلاف الحكم على الحديث بين الحسن والصحيح من جهة، والضعف من جهة أخرى.
9. الأحاديث التي مدارها على رواة ضعفاء أو مراسيل –مثل حديث «أدخلت الجنة؛ فوجدت أكثر أهلها ذرية المؤمنين والفقراء...»– حكم عليها الأئمة بالضعف أو النكارة، لكن بعض معانيها وجدت ما يؤيدها من نصوص صحيحة أخرى، مما يؤكد قاعدة: ضعف السند لا يمنع من صحة المعنى إذا ثبت بأسانيد أخرى.

10. حديث «ضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه» يُبرز هذا التوازن: بعض ألفاظه ضعيفة لعلل في الإسناد (كحديث أم أيمن وسعد)، بينما ثبت أصله ومعناه من طرق صحيحة متفق عليها (كحديث ابن مسعود في الصحيحين).

11. النظر في الإسناد والمتن معًا ضرورة منهجية؛ إذ قد يُردّ السند لضعفه، لكن المعنى يبقى محفوظًا بروايات صحيحة أخرى، فيُبنى الحكم على الصحيح ويُستأنس بالضعيف.

12. للتباينات في الحكم على الحديث أثر مباشر في الاستنباط الفقهي؛ فمن صحح حديثًا عمل به أصلًا تشريعيًا، ومن ضعفه لم يستقل به في بناء الحكم، وربما اكتفى به للاستئناس أو عند انضمامه إلى شواهد معتبرة.

ثانيًا- التوصيات:

1. تشجيع الدارسين على دراسة اختلافات العلماء في توثيق الرواة لفهم منهج الجرح والتعديل وأثره على صحة الحديث.

2. ضرورة اعتماد النماذج التطبيقية العملية عند تدريس علوم الحديث لتعميق الفهم وتحليل أثر اختلاف الرواة على الحكم على الأحاديث.

3. تطبيق نتائج الدراسة على استنباط الأحكام الشرعية بشكل واعٍ، مع مراعاة اختلاف النقاد في تقييم الرواة، لضمان الحكم العلمي الرصين على النصوص.

قائمة المصادروالمراجع

1. الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، بيروت، دار الكتب العلمية.
2. الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: ياسر بن كمال وآخرون، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الثانية، 2010م.
3. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق جماعة من المختصين، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1385-1422هـ/1965-2001م.
4. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.
5. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المِزّي (654–742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1400–1413هـ/1980–1992م.
6. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري الدمشقي (ت 1338هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م.
7. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224–310هـ)، مكة المكرمة، دار التربية والتراث.
8. الجامع الكبير (سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت 279هـ)، تحقيق وعلق عليه: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996م.
9. الجامع في العلل والفوائد، ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، 1431هـ.
10. جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.
11. السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات، عبد الكريم بن محمد جراد، دمشق، مكتبة دار البيان، الطبعة الثانية، 1439هـ/2018م.

12. السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل، محمد بن عبد الله باجمعان، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
13. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الأولى، 1996م.
14. شرح سنن النسائي المسمى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، دار المعراج الدولية للنشر، الطبعة الأولى، 1424هـ.
15. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (223–311هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: محمد مصطفى الأعظمي [ت 1439هـ]، راجعه: محمد ناصر الدين الألباني [ت 1420هـ]، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.
16. صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1408هـ/1988م.
17. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206-261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1374هـ/1955م.
18. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.
19. قاعدة في الجرح والتعديل ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر، الطباعة الخامسة، 1410هـ/1990م.
20. الكافي في علوم الحديث، علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي (677–746هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، عمّان، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م.
21. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بمشاركة عبد الفتاح أبو سنة، بيروت، الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.

22. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، حيدر آباد الدكن، جمعية دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، 1357هـ.
23. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، مع حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
24. مدخل إلى علوم الشريعة، عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، مركز النخب العلمية.
25. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الأولى، 1411هـ/1990م.
26. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (164—241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2001م.
27. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الأولى، ج11، 369، رقم الحديث 6756.
28. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، 2009م.
29. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1377—1380هـ.
30. منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة (نخبة الفكر لابن حجر)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي (ت 1101هـ)، تحقيق: شعبان سليم سالم عودة، دار اليسر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1441هـ/2020م.
31. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت 1403هـ)، دار الفكر العربي.
32. الزهد، هناد بن السري التميمي الكوفي (ت 243هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الأولى، 1406هـ.

33. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، الرياض: مكتبة المعارف، الأولى للطبعة الجديدة، 1412هـ/1992م–1425هـ.
34. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت 256هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق – مصر، 1311هـ.